IRAQI Academic Scientific Journals

Sumer Journal of Legal Science
مجلة سومر للعلوم القانونية
P.ISSN: -3081-1082
https://sjls.edu.iq/index.php/su/ar/index

Vol. (1), No. (2) June 2026
Pages 529-550

المجلد (١) العدد (٢) حزيران ٢٠٢٦
الصفحة ٥٢٩-٥٥٠

Studying the impact of globalization on international relations and global politics

Karrar Jabbar Hamoud Al-Saadi
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abstract:
Globalization has led to increasing interdependence among states and has significantly influenced global policies, prompting countries to adopt liberal economic policies, restructure their institutions, and adapt to global competitive pressures. The research aimed to examine the impact of globalization on international relations and global policies, as well as to understand the transformations occurring in relations among states and in global policies as a result of globalization. The study employed the descriptive-analytical approach to describe and analyze the impact of globalization on international relations through examining changes in the global system. The study reached several conclusions, most notably that globalization has contributed to reshaping the concept of national sovereignty through the emergence of new international actors such as international organizations and multinational corporations, making sovereignty more flexible and less absolutely independent than before. Accordingly, the study recommended the need to develop effective strategies to address the challenges posed by globalization and to enhance opportunities for international cooperation and sustainable development.

Keywords: Globalization Impact – International Relations – Global Policies.

https://doi.org/10.66734/ncn32658

1: Email k96227703@gmail.com
2 : Email:

Submitted: 20-4-2026
Accepted: 5-5-2026
Published:2-6-2026

Authors: 2026, College of Law - Sumer University. This is an open- access article under the CC BY 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

دراسة تأثير العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية.

م.م. كرار جبار حمود
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الدائرة الإدارية والمالية

الملخص.

أدت العولمة إلى ترابط متزايد بين الدول، وقد أثرت بشكل ملحوظ على السياسات العالمية، مما دفع الدول إلى تبني سياسات اقتصادية ليبرالية، وإعادة هيكلة مؤسساتها، والتكيف مع الضغوط التنافسية العالمية، هدف البحث لدراسة تأثير العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية، وفهم التغيرات التي تحدث في العلاقات بين الدول وفي السياسات العالمية نتيجة للعولمة، حيث يستخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل تأثير العولمة على العلاقات الدولية، من خلال دراسة التغيرات في النظام العالمي، وتوصل البحث للعديد من الاستنتاجات إن العولمة أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم السيادة الوطنية، من خلال إدخال فاعلين دوليين جدد مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي جعل السيادة أكثر مرونة وأقل استقلالية مطلقة مقارنة بالسابق، ولذلك أوصي البحث بضرورة تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة، وتعزيز الفرص المتاحة للتعاون الدولي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تأثير العولمة – العلاقات الدولية – السياسات العالمية.

المقدمة

أولاً/ التعريف بموضوع البحث:-

منذ عام ١٩٩٠، طُويت صفحة الثنائية القطبية في العلاقات الدولية مع الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، إيذانًا بظهور مشهد عالمي جديد تحكمه الرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي بصيغته الأمريكية المعولمة. ومع هذا التحول، تكرس ميزان القوى العالمي لصالح المشروع الأمريكي الهادف إلى الهيمنة على الساحة الدولية، فأصبحت معظم الحكومات والأنظمة السياسية إما خاضعة أو شريكة بدرجة ثانوية ضمن إطار النظام الإمبريالي الأمريكي، وقد امتدت هذه المرحلة طوال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، بما يعكس استمرار هيمنة الولايات المتحدة على المشهدين السياسي والاقتصادي العالميين، واستمرار نفوذها وتأثيرها في صياغة السياسات الدولية، فبعد اتساع نطاق العلاقات الدولية، أصبحت العولمة من أكثر المفاهيم تداولًا وتأثيرًا في العصر الحديث، نظرًا لما أحدثته من تحولات عميقة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية. فقد أسهمت العولمة في توفير فرص واسعة للنمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، وخلق فرص عمل

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

جديدة، إضافة إلى فتح الأسواق وتوسيع مجالات التبادل التجاري، الأمر الذي انعكس على مستويات الرفاهية والتنمية في العديد من الدول)[1](.

كما أدّت العولمة إلى زيادة الترابط والتداخل بين الدول، وأثّرت بصورة واضحة في توجهات السياسات العالمية، مما دفع العديد من الدول إلى تبني سياسات اقتصادية ليبرالية، وإعادة هيكلة مؤسساتها بما يتلاءم مع متطلبات المنافسة الدولية والضغوط العالمية المتسارعة. وفي هذا السياق، برزت قوى فاعلة جديدة، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تؤدي دورًا متناميًا في صياغة الأجندة العالمية والتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية، متأثرة بالتحولات والاتجاهات العالمية أكثر من ارتباطها بالسياقات المحلية التقليدية. ومن ثم، يتضح أن العولمة أصبحت عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل العلاقات الدولية والسياسات العالمية المعاصرة.

ثانياً/ أهمية البحث:

خلال العقد الأخير من القرن الماضي برز مفهوم العولمة وانتشر تداوله بوصفه ظاهرة اتسمت بالغموض والتعقيد، وأصبحت من أبرز الظواهر التي فرضت نفسها بقوة على المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد ساهمت العولمة في انتشار العديد من المفاهيم الغربية التي ظهرت عقب انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء نظام الثنائية القطبية، ومن أبرزها: النظام العالمي الجديد، والأحادية القطبية، ونهاية التاريخ، وصراع الحضارات. كما امتد تأثير العولمة ليشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يقوم جوهرها على تنامي الترابط والتداخل بين وحدات النظام الدولي، بما أدى إلى زيادة مستويات الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الدول والفاعلين الدوليين، ومن هذا المنطلق تنبع أهمية البحث من دوره في توضيح تأثير العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية، إذ أسهمت العولمة في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، وأثرت في سيادة الدول واستقلال قراراتها السياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعلها من القضايا المحورية في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة.

ثالثاً/مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في التعرف على تأثير العولمة على العلاقات الدولية بصورة عامة، سواء من خلال جوانبها الإيجابية المتمثلة في تعزيز التعاون الدولي، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، ودعم السياسات العالمية المشتركة، أو من خلال جوانبها السلبية التي تتمثل في التأثير على سيادة الدول، وزيادة المخاطر الأمنية، والتعدي على الخصوصية، وتهديد الثقافات الوطنية، وتعكس هذه التأثيرات مجتمعة الدور المباشر للعولمة في تشكيل حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، تتمحور أسئلة البحث حول المحاور الرئيسة الآتية:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١. ما تأثير العولمة على العلاقات الدولية؟
٢. كيف تؤثر العولمة في السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى العالمي؟
٣. ما أبرز التحديات التي تفرضها العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية؟
٤. ما الفرص التي تتيحها العولمة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق التكامل بين الدول؟

رابعاً/ أهداف البحث.

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى دراسة تأثير العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية، وفهم التغيرات التي تحدث في العلاقات بين الدول وفي السياسات العالمية نتيجة للعولمة.، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف يتم التعرف على:

١- تحليل تأثير العولمة على العلاقات الدولية، بما في ذلك تأثيرها على التعاون الدولي والتنافس بين الدول.
٢- دراسة تأثير العولمة على السياسات العالمية، بما في ذلك تأثيرها على السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
٣- تحديد التحديات والفرص التي تطرحها العولمة للعلاقات الدولية والسياسات العالمية.

خامسا/ الدراسات السابقة.

١-دراسة " خيام محمد الزغبي، ٢٠٢٤" العولمة وأثرها على العلاقات الدولية، هدف البحث إلى التعرف على مدى تأثيرات العولمة السلبية والإيجابية على العلاقات الدولية والمعاملات بين الدول المختلفة، واعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن هذا المنهج يتلاءم مع هذا النوع من الدراسات، وذلك عن طريق تحليل معطيات الواقع من خلال دراسة واستقراء المنشورات، توصل البحث إلى أن العولمة بأبعادها المختلفة ساهمت في التغيير الحاصل في مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الإمنية، كونها عملت على أحداث تغييرات كبيرة في كل مجالات السياسة الدولية، أن العولمة وما يرتبط بها من ظواهر وتيارات ومشكلات عابرة للحدود، تخلق حقائق تتضمن بعض القيود التي تحد من قدرة الدولة على ممارسة السيادة المطلقة بمفهومها التقليدي، بالإضافة إلى أنها تطرح تحديات كبيرة تتمثل في الهيمنة السياسية والاقتصادية والاختراق الثقافي[٢].

٢-دراسة "شكيرين ديلمي، ٢٠٢١" ظاهرة العولمة وتأثيرها على سيادة الدول، هدف البحث إلى التعرف على انعكاسات ظاهرة العولمة على السيادة الوطنية للدول، واعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، وتوصل البحث إلى أن السيادة الوطنية هي فكرة قديمة أيدها ظهور الدولة الحديثة وأقرها ميثاق الأمم المتحدة، حيث بقيت السيادة فكرة فلسفية لم تخرج من هذا الإطار في العلاقات الدولية، فالدول العظمي تنتهك هذا المبدأ مع الدول النامية، متي رأت مصلحة في ذلك الأمر، ظهور العولمة في النصف الثاني من القرن العشرين، ساهم في إنحسار فكرة السيادة المطلقة للدول.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

دراسة "سالم أقاري، ٢٠١٩" تأثير العولمة على السياسات العامة في الدول النامية، هدفت البحث إلى معرفة تأثير العولمة على مختوى وصناعة السياسات العامة، واعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن للعولمة بالغ الأثر على السياسات العامة للدول النامية، ويرجع ذلك لقدرات التأثير التي تتمتع بها الفواعل الدولية المحركة للعولمة، كالمنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات التابعة لها، وكذا المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، بحيث تقوم الفواعل بالتأثير في القرار السياسي للدول مما يجبرها على تبني خيارات معينة لخدمة مصالحها.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة أتضح مدى الاهتمام بظاهرة العولمة ومعرفة تأثيرها على المجتمع الدولي، بإبعاده المختلفة، فالعولمة إحدى أهم الظواهر التي فرضت نفسها بقوة على المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث ساهمت في انتشار المفاهيم الغربية التي برزت بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والنظام الثنائي، فقد تناولت العديد من الدراسات تأثير العولمة على العلاقات الدولية، حيث ركزت معظمها على أبعاد العولمة الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على التوازنات الدولية والنظام العالمي الجديد، وعلى الرغم من الإسهامات المختلفة للدراسات السابقة في فهم أبعاد العولمة وتأثيراتها المتعددة، إلا أن البحث الحالي يتميز بدوره في البحث عن مدى تأثير العولمة ليس فقط على التجارة والأسواق المالية، بل أيضًا على العلاقات الدولية وصنع القرار السياسي.

سادساً/ منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف وصف ظاهرة العولمة وتحليل تأثيرها في العلاقات الدولية والسياسات العالمية. ويُستخدم هذا المنهج في دراسة التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، وما نتج عنها من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، مع تحليل انعكاسات العولمة على سيادة الدول، وموازين القوى، وطبيعة التفاعلات الدولية المعاصرة. كما يساهم المنهج التحليلي في تفسير أبعاد الظاهرة وبيان آثارها الإيجابية والسلبية على العلاقات الدولية.

سابعاً/ خطة البحث:-

نقسم هذا البحث الى مبحثين نبحث في الأول تأثير العولمة على العلاقة الدولية، ونتناول في الثاني تأثير العولمة على السياسات العالمية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المبحث الأول

تأثير العولمة على العلاقات الدولية.

أخذت العولمة كظاهرة متعددة الجوانب والابعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً واعلامياً منذ بداية ظهورها على ارض الواقع تستحوذ على اهتمام الدول والمنظمات الدولية والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشركات المختلفة لما كان لها من تأثير كبير على مختلف جوانب الحياة الانسانية، خاصة وانها جعلت المجتمعات والدول تواجه تحديات وتغيرات هيكلية متسارعة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسوف نناقش من خلال ذلك المبحث معرفة تأثير العولمة على العلاقات الدولية.

المطلب الأول

التعريف بالعولمة

نتناول في هذا المطلب تعريف العولمة وذلك في الفرع الأول، ونبحث في الثاني أهمية العولمة من منظور التأثير على العلاقات الدولية، وذلك على النحو الآتي:-

الفرع الاول

تعريف العولمة

العولمة عبارة عن ظاهرة مركبة المعالم، يصعب بشكل كبير ضبطها بمفهوم معين، ويرجع ذلك لاختلاف أوجهها وفق الإبعاد المختلفة لها (اقتصادية – ثقافية أو سياسية أو اجتماعية)، وسوف نوضح بعض المصطلحات المتعلقة بالعولمة.

العولمة كلمة مشتقة من "عالم" وهي ترجمة لكلمة Globalization والتي تعني الكرة الأرضية، أي "جعل الشي ذات طابع كوني عالمي[٣]، وهناك من يعرفها على أنها" ظاهرة عالميّة تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها، كما تساهم في الربط بين القطاعات المحليّة والعالميّة؛ من خلال تعزيز انتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال، وتقوم العولمة على أربع عمليات أساسية "المنافسة الكبيرة بين القوى العالمية العظمي، وانتشار عولمة الإنتاج، وتبادل السلع، والإبتكار والإبداع التكنولوجي، والتحديث المستمر[٤]". فالعولمة تشجع على التعاون بين الدول ومن ثم تستطيع الدول النامية أو الأشد فقراً من التكيف مع عملية إصلاح التجارة والاستفادة منها، من خلال نقل التقنية والتكنولوجيا[٥] ، كما ينظر إليها البعض الآخر بأنها "نظام عالمي أو نسق ذو إبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال كما يشمل مجال السياسة والفكر والايديولوجيا [٦]. وقد ذكر آخرون أن العولمة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

" تمثل كافة المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد[٧].

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن العولمة هي عملية تكامل وترابط عالمي تؤثر على مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، حيث أصبحت الدول والمجتمعات أكثر تشابكًا واعتمادًا متبادلاً بفعل التطورات في التكنولوجيا، الاتصالات، والتجارة الدولية.

الفرع الثاني

أهمية العولمة من منظور التأثير على العلاقات الدولية.

تُعد العولمة من أبرز الظواهر التي أعادت تشكيل العلاقات الدولية، حيث ساهمت في تعزيز الترابط بين الدول من خلال التطورات السريعة في الاقتصاد، التكنولوجيا، والاتصالات. تمثل جوهر العولمة في ظهور نمط جديد للعلاقات الدولية يقوم على التداخل، التشابك، والاندماج بين مختلف وحدات النظام الدولي، مما أدى إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وأحد أهم ملامح العولمة هو تراجع الدور التقليدي للدول لصالح أطراف أخرى فاعلة عالميًا، مثل الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، والمؤسسات غير الحكومية، حيث أصبحت هذه الأطراف تلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات والتأثير على القرارات الدولية. ومع تنامي شبكة العلاقات والتفاعلات بين هذه القوى، أصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيدًا وتشابكًا، مما دفع العديد من الدول إلى الانضمام إلى فضاءات وتكتلات إقليمية ودولية لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية ومواكبة التحولات الناتجة عن العولمة[٨]. فالعولمة رغم تعدد اتجاهات تعريفها فهي كأداة أو كمفهوم أو كظاهرة هي تعبير عن تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، حيث يمنحها ذلك بعداً عالمياً[٩].

ولذلك فأن العولمة تعزز التعاون الدولي عبر إزالة الحدود الاقتصادية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، مما يسهم في تنمية التجارة الدولية، توسيع فرص الاستثمار، ونقل التكنولوجيا. كما أن لها تأثيرًا كبيرًا على السياسات العالمية، حيث تدفع الدول نحو تبني استراتيجيات أكثر تكيفًا مع الاقتصاد العالمي المعولم، مما يؤثر على الأنظمة السياسية والقرارات الدبلوماسية.

ومن الجدير بالذكر أن النظام العالمي تأثر بصورة كبيرة في ظل العولمة، إذ انعكست هذه الظاهرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للدول. فقد أسهمت العولمة في إعادة ترتيب الأولويات الأيديولوجية والاقتصادية والثقافية على المستوى الدولي، كما أدت إلى إحداث تحولات عميقة في طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الدول. وفي هذا السياق، تتمثل أبرز ملامح عصر العولمة وأهدافه فيما يلي[١٠]:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٤- أدت إلى جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة، لا حدود ولا فواصل بين أطرافها، بسبب التطور في تقنيات الاتصال والتواصل المختلفة.

٥- تحرير حرية السلع والخدمات، وتبادل الأفكار والثقافات، دون أي حدود على المستوى الدولي.

٦- العولمة انتقائية وليست موضوعية، ففي جانبها الاقتصادي تنتقي العولمة تحرير الأسواق حين يرتبط الأمر بالسلع والخدمات.

٧- توظف العولمة على الجانب السياسي، حيث تستعمل تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان كورقة ضغط عند تحرير رؤوس الأموال والعمالة بين الدول.

فبناء على ذلك تمثل العولمة عاملا رئيسيا في أعادة تشكيل العلاقات الدولية الحديثة، حيث دفعت الدول إلى التكيف مع التغيرات العالمية، وإعادة النظر في استراتيجياتها الداخلية والخارجية. ومع تزايد الترابط الدولي، تصبح إدارة العلاقات الدولية أكثر تعقيدًا، لكنها في الوقت نفسه توفر فرصًا جديدة لتعزيز الاستقرار والتعاون بين الدول.

المطلب الثاني

تصنيف العلاقات الدولية وتأثير العولمة في تحسين وتفعيل العلاقات الدولية

نقسم هذا المطلب الى فرعين نبحث في الأول تصنيف العلاقات الدولية، ونبحث في الثاني تأثير العولمة في تحسين وتفعيل العلاقات الدولية، وعلى النحو الاتي: -

الفرع الأول

تصنيف العلاقات الدولية

يصنف كتاب ومنظرو علم الاجتماع الدولي العلاقات الدولية، إلى نوعين من العلاقات " علاقات التفاعل - وعلاقات الاعتماد والتبادل".

أولاً/ **علاقات التفاعل.**

حيث يشير هذا النوع من العلاقات الدولية إلى مجمل الأحداث والعمليات الطبيعية والمتعارفة التي تحدث بين مختلف الفاعلين في الساحة الدولية. هذه التفاعلات هي ديناميكية ومستمرة، وتشكل طبيعة النظام الدولي. حيث أن ذلك الصنف من العلاقات قد يتمثل في العلاقات التي تنشأ بين دولتين أو أكثر، فأذا قام أحد الأطراف بتغيير اتجاهه أو موقفه أو تصرفاته الدولية، فأن هذه العلاقة تتغير بالضرورة بصفة شاملة وجذرية، حيث تعتبر علاقات الأمن والسلم بين الدول أحدى الأمثلة الواضحة لهذا النوع من العلاقات، إذ أن اتخاذ دولة ما قرارات في الميدان الآمني، كالسعي للتسلح أو التصنيع الحربي الذاتي أو بناء تحالفات جديدة، يمكن أن تعتبره دول

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الجوار كنوع من التهديد لها، مما يستوجب ضرورة قيام الدولة الأخرى باتخاذ قرارات كرد فعل مضاد، حيث تتمثل خصائص هذا النوع من العلاقات في التالي[١١]:

- **التفاعل:** تتضمن أفعال وردود أفعال بين الأطراف المعنية.
- **التنوع** :يمكن أن تكون سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو حتى عسكرية.
- **التعقيد** :تتسم بتداخل وتشابك المصالح والأهداف المختلفة للفاعلين.
- **التفاعل المشترك** تؤثر أفعال طرف على الأطراف الأخرى وتتأثر بها.

ثانياً/ علاقات الاعتماد المتبادل.

على خلاف علاقات التفاعل التي تعتمد على التنافس، فإن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى حالات من التجمع أو التبلور، ورغم أن تصرفات الدول في مثل هذه العلاقات تبدو بسيطة عند النظر إليها بصورة منفردة، إلا أنها تكتسب طابعًا أكثر تعقيدًا عند تفاعلها ضمن إطار العلاقات الدولية، فأن تعدد وتنوع اتخاذها من طرف الدول، يؤدي إلى تغيير طبيعة العلاقات الدولية في مجملها)[12](، حيث تركز هذه العلاقات على مدى اعتماد الوحدات الدولية على بعضها البعض في مختلف المجالات، وما ينتج عن هذا الاعتماد من تبادل للموارد والخدمات والمصالح، حيث تتسم هذه العلاقات بالتالي:

٨- الاعتماد المتبادل: يشير إلى حالة تكون فيها الوحدات الدولية معتمدة على بعضها البعض لتحقيق مصالحها، بحيث يؤثر أي خلل في العلاقة على كلا الطرفين.

٩- التبادل: يتضمن حركة السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، التكنولوجيا، والمعلومات بين الدول والفاعلين الدوليين الآخرين.

١٠- التفاوت في الاعتماد: قد يكون الاعتماد غير متكافئ، حيث يكون أحد الأطراف أكثر اعتمادًا على الآخر. هذا يمكن أن يمنح الطرف الأقل اعتمادًا نفوذًا أكبر.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن العولمة قد عززت بشكل كبير من علاقات الاعتماد والتبادل بين الدول من خلال زيادة التجارة والاستثمار وحركة الأفراد والمعلومات.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الثاني

تأثير العولمة في تحسين وتفعيل العلاقات الدولية.

تساعد العولمة في فهم التغيرات التي تحدث في العلاقات الدولية والسياسات العالمية. ويمكن تلخيص أهمية العولمة من خلال العديد من الجوانب الرئيسية:

–تعزيز التعاون الدولي والتكتلات الإقليمية: أدّت العولمة إلى زيادة مستويات الترابط والتفاعل بين الدول من خلال تنامي دور التحالفات الإقليمية والمنظمات الدولية، كما أسهمت في تعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات العالمية نتيجة حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود. وقد انعكس ذلك في تعزيز الشراكات الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وظهور تكتلات دولية فاعلة مثل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية، التي أصبحت تمثل قوى مؤثرة في توجيه التحولات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي(١٣).

– التقارب والإندماج: تعتبر سياسات التقارب والاندماج وعمليات التفكيك من أكثر المقومات الحركية لظاهرة العولمة، فالساحة الدولية في ظل العولمة شهدت تزايد لعمليات التقارب السياسي والاقتصادي على المستوى العالمي, والتي تترجم في الواقع من خلال التحالفات السياسية, وبعض التحالفات العسكرية وعمليات التكامل والتكتل والترتيبات الاقليمية الاقتصادية, اضافة الى عمليات التقارب الثقافي والتماثل المعلوماتي(١٤).

– إعادة تشكيل مفهوم السيادة الوطنية: أثرت العولمة على مفهوم السيادة التقليدية للدول، حيث أصبحت القرارات السياسية والاقتصادية متأثرة بشبكة العلاقات الدولية والتشريعات العالمية، مما يدفع الدول إلى إعادة صياغة سياساتها بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية، وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى على السيادة وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية، إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس وردع العدوان، وقد انعكست العولمة على سيادة الدول عبر توظيف الديمقراطية، فقد أدّت العولمة، من خلال بُعدها السياسي، إلى تقليص مفهوم السيادة الوطنية التقليدية لصالح تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الجماعات الإثنية في تقرير شؤونها، كما أسهمت في تراجع الدور التقليدي للدولة القومية في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، ومع تراجع مبدأ السيادة الوطنية، أدى ذلك إلى تزايد إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع كثيرة كالتدخل الإنساني وحماية الأقليات(١٥).

–دور الفاعلين غير الحكوميين في السياسة الدولية: لم تعد العلاقات الدولية محصورة بين الحكومات والدول، بل أصبح الفاعلون غير الحكوميين، مثل الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية العالمية، يلعبون دورًا أساسيًا في التأثير على السياسات الدولية والتدخل في القضايا العالمية،حيث شهدت

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفترة الأخيرة بروز عدد من الشركات الصناعية والخدمية والمصرفية الكبرى الناتجة عن اندماج شركات أوروبية وأمريكية ويابانية، وقد اتسمت هذه الشركات بتجاوزها لمفهوم الهوية أو الجنسية المحددة، فلم تعد ترتبط بدولة بعينها، كما لم تعد تقتصر أنشطتها على نطاق جغرافي واحد، ولا تقوم على ولاء قومي أو إقليمي محدد، بل تعمل في إطار عالمي يتجاوز سياسات الدول المختلفة، متخطية القيود والحواجز التقليدية التي كانت تحد من النشاط التجاري والصناعي(١٦).

– تسارع التدخلات السياسية والعسكرية: أدّت العولمة إلى تزايد التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدول، كما أسهمت في إحداث تحولات هيكلية في مفهوم التنمية الاقتصادية، من خلال تنامي دور الفاعلين غير الرسميين في عمليات التنمية، وازدياد تأثير الكيانات الاقتصادية الناشئة في توجيه مسارات النمو والتطور الاقتصادي(١٧).

وفي هذا السياق، أسهمت العولمة في تعزيز ممارسات تتعلق بفرض العقوبات الاقتصادية، أو تنفيذ تدخلات عسكرية، أو ممارسة ضغوط دبلوماسية، حيث غالبًا ما يتم تبرير هذه التدخلات باعتبارات تتصل بحماية حقوق الإنسان، وضمان الاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب.

– انتشار القيم والمفاهيم الغربية: ساهمت العولمة في نشر الديمقراطية، والاقتصاد الحر عبر المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية، فلذلك تبدو عولمة الإعلام أحد المظاهر والتجليات الأساسية لظاهرة العولمة، حيث تعمل كأداة متطورة من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وخاصة الإنترنت، مما أثر على السياسات الداخلية للدول ودفع بعضها إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية لمواكبة المعايير الدولية(١٨).

– تأثير التكنولوجيا ووسائل الإعلام على العلاقات الدولية: ساعد التطور التكنولوجي في جعل القرارات السياسية والأحداث العالمية أكثر شفافية وتأثيرًا، حيث أصبحت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي أدوات فعالة في صياغة الرأي العام الدولي والتأثير على الحكومات، مما عزز الدبلوماسية الرقمية كجزء من السياسة الخارجية للدول.

المبحث الثاني

تأثير العولمة على السياسات العالمية

واكبت العولمة مجموعة من التطورات الهامة على مختلف الأصعدة العلمية، التقنية، والتكنولوجية، لا سيما في مجالات وسائل الإعلام، الاتصال، والاستشعار عن بعد، مما أدى إلى تحولات جذرية في طبيعة التفاعلات الإنسانية. لذا فقد انعكست هذه التحولات على انتقال السلع، البشر، الخدمات، والبضائع، بالإضافة إلى تدفقات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

رؤوس الأموال، مما عزز الاعتماد المتبادل بين الدول وفتح الأسواق أمام المنافسة الحرة. كما كان لهذه التطورات تأثير كبير على السياسة الدولية، حيث أعادت تشكيل العلاقات بين الفاعلين الدوليين، ودفعت الدول إلى تبني استراتيجيات جديدة للتكيف مع النظام العالمي المعولم، وفي هذا السياق نناقش تأثير العولمة على السياسات العالمية.

لغرض الإحاطة بموضوع البحث سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نبحث في الأول مفهوم السياسات العالمية، ونتناول في الثاني سلبيات وفرص العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية، وعلى النحو الآتي: –

المطلب الاول

مفهوم السياسات العالمية.

تُعرَّف السياسة العالمية بأنها صراع مستمر على السلطة بين الدول، فكل، حيث يسعى كل منها إلى تعظيم مصالحه الوطنية إلى أقصى حد ممكن. ويقوم هذا النظام على آلية ميزان القوى، التي تدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى منع أي طرف من الهيمنة المطلقة على الساحة الدولية. وفي هذا السياق، تُعتبر المساومات والتحالفات من الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الدول للحفاظ على التوازن الدولي، حيث تلعب الدبلوماسية دورًا محوريًا في إدارة العلاقات الدولية وتنسيق المصالح الوطنية بما يحقق الاستقرار ويمنع تفوق أي دولة بشكل قد يؤثر على النظام العالمي[١٩]. فبذلك فالسياسة العالمية هي نظام تعاون صراع ذاتي، يستوجب على الدول ضرورة الاعتماد عليه لتحقيق غايتها.

لغرض الإحاطة بمفهوم السياسات العالمية سنقسم هذا المطلب الى فرعين نبحث في الأول **انفتاح السياسات الداخلية للدول على السياسة العالمية، ونتناول في الثاني تأثير العولمة على السياسات العالمية، وعلى النحو الاتي:–**

الفرع الأول

انفتاح السياسات الداخلية للدول على السياسة العالمية

تعتبر السياسات العامة من الوظائف الأساسية للأنظمة السياسية، وذلك بهدف التعامل مع القضايا المطروحة في بيئتها الداخلية، فبذلك تمثل السياسات العامة حلقة الربط بين الدولة والمجتمع، وفي هذا السياق نجد بأن السياسة العامة ترتبط بوجود الإنسان كأحد عناصر المجتمع، فهي متلازمة لأنصهار الأفراد في تجمعات بشرية شكلاً من أشكال الدولة، فلذلك نجد بأن تلك السياسات تكتسي أهمية بالغة في حياة المجتمعات والنظم، حيث يعود بداية ظهورها كفكرة إلى بداية ظهور التجمعات البشرية على مر العصور[٢٠].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

فقد ساهمت العولمة بتأثير واضح على السياسات العامة في حد ذاتها من خلال التطور الذي أحدثته وفي محتوياتها من البرامج والقضايا العامة بإبعادها المختلفة، ونتيجة لتأثيرات العولمة والاتفاقات الموقعة بين مختلف الدول في إطار الاعتمادية المتبادلة، أصبحت سياسات الدول تركز على البعد الخارجي، ففي السابق كانت السياسات الدولية دبلوماسية عسكرية بحتة، أما الآن فقد أصبحت تعني بالظواهر ذات الاهتمام العالمي المشتركة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فقد ساعد التطور التكنولوجي في انتشار وظهور العولمة، وبالتالي التأثير على العلاقات الدولية وخلق حالة من الترابط، فلذلك تتمثل تأثير العولمة على العلاقات الدولية من خلال التالي:

- تزيد العولمة من الترابط بين الدول في مختلف المجالات، مما يخلق فرصًا للتعاون ولكنه يزيد أيضًا من احتمالية نشوب الصراعات بسبب الاعتماد المتبادل.

- أدت العولمة إلى صعود قوى غير دولاتية مثل المنظمات غير الحكومية والشبكات العالمية، التي تلعب دورًا متزايد الأهمية في تشكيل السياسات العالمية.

- ساعدت العولمة أن تؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية بناءً على المصالح الاقتصادية المشتركة أو التهديدات العالمية المشتركة.

وبناء على ذلك يتبين بأن للعولمة تأثير عميق ومتعدد الأوجه على السياسات العالمية، حيث تؤدي إلى تغيير في موازين القوى، وتقارب في بعض السياسات، وظهور تحديات وفرص جديدة للدول وصناع القرار.

الفرع الثاني

تأثير العولمة على السياسات العالمية.

أولاً/ التأثير على السياسات الاقتصادية.

–التكامل الاقتصادي العالمي: يمثل التكامل الاقتصادي العالمي أحد الآليات الرئيسية لتأثير العولمة على السياسات العالمية. حيث يشير التكامل الاقتصادي إلى القدرة على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية، والنقدية، مما يخلق حالة من التكتل الاقتصادي الجديد، فيما يحل محل الاقتصادات الوطنية في المنطقة التكاملية[٢١].

حيث تزامنت العولمة بشكل كبير مع محاولة قيام المنظمات الإقليمية والاقتصادية بالدخول في مرحلة تكاملها الاقتصادي، مما أثر ذلك بشكل كبير على العملية التكاملية فيما بينها، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي من أنسب الأساليب التي يساعد على بناء علاقات تعاونية تشجع على آلية لتوثيق علاقاتها وتنسيق التعاون بينها

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

على مستوى المجالات المختلفة، فالتكامل الاقتصادي وسيلة لتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة، ولذلك، شهدت الدول في أواخر القرن العشرين تسارعًا ملحوظًا نحو تكوين التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي، على اعتبار أن اقتصاد الدولة أحد عوامل قوتها، وبذلك تعتبر أفضل استراتيجية للتنظيم الاقتصادي الدولي هي بمقابلة مع استراتيجية التعاون السياسي الدولي، لذلك يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة التبادل التجاري والاستثماري بين الدول، مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية، ولعل من أبرز المبررات الاقتصادية لتبني أيديولوجية العولمة في المجال الاقتصادي ما أشار إليه[٢٢] (الملاح):

١١- إن التجارة الحرة تسود فيها المنافسة التامة، وبالتالي يتم إلغاء الحواجز والمعوقات، كما يراها المنظرون الاقتصاديون تؤدي إلى إمكانية تحقيق التخصص وتقسيم العمل عالمياً.

١٢- إزالة القيود والحواجز المفروضة على النشاط الاقتصادي عالمياً، وحرية انتقال السلع والموارد التي من شأنه تحقيق التوظيف الأمثل للموارد عالمياً.

١٣- إن العولمة وما يتبعها من شفافية يساعد في خلق فرص أفضل للتعامل الدولي، والتنبؤ بالظروف الاقتصادية بطريقة أفضل.

بناء على ذلك، يتضح أن العولمة قد عززت التكامل الاقتصادي العالمي من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الدول. وتتمثل أبرز مظاهر تأثير العولمة في السياسات الاقتصادية فيما يلي:

١- الشركات متعددة الجنسيات.

تتمتع الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير، مما قد يحد من قدرة الحكومات الوطنية على اتخاذ قرارات تتعارض مع مصالح هذه الشركات. فيعد أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً هو المجال الاقتصادي، حيث تعني بالعولمة وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، فقد أحدثت الشركات متعددة الجنسيات تبدلاً حقيقياً في الرأسمالية لجهة تدويل الإنتاج، والأسواق ورأس المال، واندماج مجالات الإنتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية، التي كانت تجد تجسيدها في رؤوس الأموال الخاصة بكل مجال، لذا تحولت الشركات متعددة الجنسيات لقوة رئيسية على الساحة الدولية، حيث ذكر العالم " جوزيف كاميللري" بأن تزايد قوة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات دفع بميزان القوة في العالم للتحرك على نحو ثابت لمصلحة هذه الشركات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة تدريجياً من سلطانها في ممارسة الحكم"[٢٣].

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

فبذلك إتاحة العولمة للشركات متعددة الجنسيات الوصول إلى أسواق جديدة ومستهلكين جدد حول العالم، مما يزيد من إمكانات النمو والإيرادات، فالعولمة تقدم فرصًا هائلة للنمو والتوسع للشركات متعددة الجنسيات.

٢- التأثير على السياسات النقدية والمالية.

العولمة أثرت على السياسات النقدية والمالية للدول، حيث أصبحت الدول أكثر ترابطًا وتأثيرًا فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. حيث أن ظهور العولمة المالية، نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، ففي هذا الإطار، قامت العديد من الدول النامية بإلغاء القيود على حركة التدفقات المالية عبر الحدود، مما جعلها أكثر اندماجًا وتفاعلًا مع النظام المالي العالمي[٢٤]، وقد أسهمت العولمة في تعزيز حركة التدفقات النقدية الدولية ودعم التوجه نحو الاقتصاد العالمي المفتوح.

ثانياً/ تأثير العولمة على السياسات العالمية.

-تعزيز التعاون الدولي: العولمة عززت التعاون الدولي بين الدول في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن والبيئة والصحة. فقد أدت العولمة إلى زيادة كبيرة في مستوى الترابط بين الدول، والتقدم في مجال النقل والاتصالات والتكنولوجيا، مما أدى إلى تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات، فقد أدت إلى تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول، وتحرير التجارة، وقد أدى نمو الشركات متعددة الجنسيات، وتوسيع سلاسل التوريد العالمية[٢٥].

- أثّرت العولمة في مفهوم السيادة الوطنية للدول، حيث باتت الدول الكبرى تسعى غالبًا إلى حماية مصالحها بوسائل متعددة. ويُعد كل من العولمة والسيادة الوطنية مفهومين متباينين إلى حد كبير، إذ تسهم العولمة في إعادة تشكيل حدود السيادة التقليدية من خلال تقليص بعض جوانبها وتعزيز الطابع التفاعلي والاعتمادي للدول في النظام الدولي. وفي هذا السياق، أفرزت العولمة آليات وذرائع متعددة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مثل التدخل الإنساني، وحماية الأقليات، وتعزيز حقوق الإنسان، ونشر قيم الديمقراطية، وقد أدّى ذلك إلى إعادة تفسير مبدأ السيادة في إطار أكثر مرونة، بحيث لم يعد يُفهم بوصفه سيادة مطلقة، وإنما سيادة نسبية تتكيف مع متطلبات النظام الدولي المعاصر. ومع ذلك، يرى بعض الباحثين أن توظيف هذه المبررات قد يتم أحيانًا بشكل انتقائي من قبل القوى الكبرى بما يتيح لها التأثير في الدول التي لا تتوافق سياساتها مع توجهاتها. ومن ثم، فإن العولمة لم تؤدِّ إلى إلغاء سيادة الدولة الوطنية أو فقدانها لسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإنما ساهمت في إعادة تشكيلها وتكييفها بما يتلاءم مع متغيرات البيئة الدولية [٢٦]:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

وبناءً عليه، يمكن القول إن العولمة لم تُضعف السيادة الوطنية بشكل مطلق، وإنما جعلتها أكثر مرونة وترابطًا ضمن شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، وهو ما انعكس على طبيعة السياسات العالمية وزيادة مستوى التفاعل والتأثير المتبادل بين الدول.

ثالثاً/ تأثير العولمة على السياسات الاجتماعية العالمية.

أسهمت العولمة في تعزيز الثقافة العالمية من خلال توسيع نطاق تبادل الأفكار والقيم بين الدول والشعوب، مما أدى إلى زيادة مستوى التفاعل الثقافي والانفتاح بين المجتمعات المختلفة، وأثر ذلك في الثقافة العامة للمجتمع من خلال عدة اتجاهات متداخلة[٢٧]، فمن الناحية الإيجابية، ساعدت العولمة على نشر قيم التفاهم والانفتاح والتواصل بين الثقافات، وتعزيز التنوع الثقافي، وإتاحة الفرصة للاطلاع على ثقافات متعددة، مما أسهم في توسيع المدارك الفكرية للأفراد، أما من الناحية السلبية، فقد ارتبطت العولمة في بعض جوانبها بانتشار الثقافة الغربية والأمريكية بشكل واسع، الأمر الذي أدى إلى هيمنة بعض الأنماط الثقافية على حساب الخصوصيات الثقافية المحلية، مما أثار مخاوف تتعلق بضعف الهوية الثقافية لبعض المجتمعات ومحاولة طمس القيم الوطنية لدى الشعوب غير الغربية، وبذلك يتضح أن تأثير العولمة على الثقافة يحمل طابعًا مزدوجًا يجمع بين تعزيز الانفتاح الثقافي من جهة، والتحديات المرتبطة بالحفاظ على الهوية الثقافية من جهة أخرى.

– التأثير اللغوي: استعمال بعض اللغات الغربية (الفرنسية والانجليزية) كلغات رسمية في مرافق الإدارة والاقتصاد.

– التأثير القيمي أي تنميط القيم ومحاولة جعلها واحدة لكل البشر في التعامل السياسي.

–التأثير على الهوية، أي تهدد الثقافة الوطنية للدولة، والتبعية الاقتصادية للشعوب الفقيرة، والسيطرة على وسائل الإعلان التي تنشأ فيه.

– التأثير على الحقوق الإنسانية: العولمة أثرت على الحقوق الإنسانية، حيث أصبحت هناك تحديات جديدة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في ظل العولمة.

فبناء على ذلك فقد أثرت العولمة بشكل كبير على السياسات الاجتماعية العالمية، حيث أدت إلى إعادة تشكيل المفاهيم المرتبطة بالرعاية الاجتماعية، العدالة الاجتماعية، والحقوق الأساسية، ومع انتشار القيم والممارسات الاقتصادية العالمية، باتت الحكومات تواجه تحديات جديدة في تحقيق التوازن بين سياسات النمو الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

– أسهم التقدم التكنولوجي وتطور البنية التحتية للاتصالات في العالم في توسيع نطاق التواصل الإعلامي على المستوى العالمي، حيث شهد النصف الثاني من القرن الماضي تحولاً كبيرًا في حجم وكثافة تدفق المعلومات والاتصالات عبر الحدود، مما ساعد على تقليص المسافات وإلغاء الحواجز الزمانية والمكانية. وقد انعكس ذلك على عولمة الإعلام، التي أثرت في ثقافة الجمهور بصورة مزدوجة تجمع بين جوانب إيجابية وسلبية، من خلال قدرتها على نقل المعرفة وتوسيع نطاق الاطلاع، وفي الوقت نفسه إمكانية توجيه الرسائل الإعلامية وفق أيديولوجيات محددة واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق أهداف معينة[٢٨] ، كما أسهمت العولمة في زيادة تدفق المحتوى الإعلامي عبر الحدود الوطنية، الأمر الذي عزز من مستوى الترابط والتفاعل بين المجتمعات، وحقق في بعض الجوانب قدراً من الانفتاح والتكامل الثقافي. إلا أن هذا التدفق الإعلامي حمل أيضًا آثارًا سلبية، تمثلت في إمكانية التأثير على الهوية الثقافية وتوجيه الرأي العام بما يخدم مصالح جهات معينة، مما يجعل تأثيره ذا طبيعة مزدوجة تجمع بين الإيجابيات والسلبيات([٢٩]):

وبناء على ما تقدم يتضح بأن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية، بل هي إطار شامل يؤثر على العلاقات الدولية، حيث دفعت الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الخارجية، تطوير استراتيجيات جديدة للتكيف مع المتغيرات العالمية، وتعزيز دور المؤسسات الدولية في إدارة الشؤون العالمية.

المطلب الثاني

سلبيات وفرص العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية

أولاً/ سلبيات العولمة على العلاقات الدولية والسياسات العالمية.

١٤– ضعف سيادة الدولة وصعوبة الحوكمة: تؤدي العولمة إلى إعادة توزيع بعض أدوار وسلطات الدولة التقليدية لصالح منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال توسع قواعد التنظيم الدولي، وزيادة تأثير الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى اشتراطات المؤسسات المالية الدولية التي تفرض التزامات على السياسات الاقتصادية للدول. كما تسهم قوة الشركات متعددة الجنسيات في التأثير على القرارات الاقتصادية من خلال قدرتها على الاستثمار ونقل رؤوس الأموال عبر الحدود، مما يحدّ نسبيًا من استقلالية القرار الوطني، ونتيجة لذلك، تصبح قدرة الحكومات على تبني سياسات محلية مستقلة أكثر تعقيدًا في ظل تداخل المصالح والالتزامات الدولية[٣٠] :

١٥– تعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول: رغم أن العولمة ساهمت في توسيع التجارة الدولية ، إلا أنها أدت أيضًا إلى تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية. فالدول الصناعية الكبرى تستفيد بشكل أكبر من تحرير

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الأسواق وحركة رؤوس الأموال، بينما تواجه الدول النامية تحديات تتعلق بالإقصاء من المنافسة الاقتصادية العالمية، حيث ساعدت العولمة على زيادة حدة المنافسة وتعدد منابعها، حيث يصعب على الشركات الصغيرة مواجهة ظروف المنافسة(٣١).

١٦- تصاعد التدخلات الدولية: ساهمت العولمة في جعل العالم أكثر ترابطًا، لكن ذلك أدى أيضًا إلى تزايد التدخلات السياسية والاقتصادية في شؤون الدول. فالضغوط الدولية، وفرض العقوبات الاقتصادية، والتدخلات العسكرية أصبحت أدوات تُستخدم لتوجيه سياسات الدول وفقًا للمصالح العالمية، مما يضع تحديات أمام الدول في الحفاظ على استقلالية قراراتها.

١٧- تأثير وسائل الإعلام على السياسة العالمية: أصبحت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي قوة مؤثرة في العلاقات الدولية، حيث يتم استغلالها في التأثير على الرأي العام العالمي، توجيه الحملات السياسية، ونشر الدعاية الإعلامية، مما يساهم أحيانًا في زعزعة الاستقرار السياسي أو إثارة النزاعات بين الدول.

ثانياً/ الفرص التي تطرحها العولمة للعلاقات الدولية والسياسات العالمية.

- تفعيل عملية التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي: فالعولمة ساهمت في زيادة ارتباط الدول وتعزيز الشراكات الدولية، مما أدى إلى زيادة التعاون في المجالات السياسية.
- ساعدت العولمة على توسيع نطاق الدبلوماسية الدولية، حيث أصبحت الدول قادرة على التنسيق المشترك عبر المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.
- أدت العولمة إلى انتقال الابتكارات العلمية والتكنولوجية بسرعة بين الدول، مما ساعد الحكومات على تحسين السياسات العامة في مجالات مثل التعليم، الصحة، والتنمية المستدامة.
- ساهمت العولمة في تعزيز دور الدول على التعامل مع القضايا العابرة للحدود، مثل جرائم الإرهاب، والجريمة الدولية.

الخاتمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا بفعل العولمة، التي أعادت تشكيل العلاقات الدولية والسياسات العالمية، وأثرت على موازين القوى، مفهوم السيادة الوطنية، ودور الفاعلين غير الحكوميين. فمع انتشار التكنولوجيا الحديثة، وزيادة التداخل بين الدول، أصبح النظام العالمي أكثر ترابطًا، لكنه أيضًا أكثر تعقيدًا، حيث تواجه الدول تحديات جديدة تتعلق بالهوية السياسية، الاستقرار الاقتصادي، والسيادة الوطنية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

أولاً: – الاستنتاجات

١٨– إن العولمة أسهمت في إعادة تشكيل مفهوم السيادة الوطنية، من خلال إدخال فاعلين دوليين جدد مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي جعل السيادة أكثر مرونة وأقل استقلالية مطلقة مقارنة بالسابق.

١٩– إن العولمة أدت إلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، نتيجة عدم تكافؤ فرص الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسواق، مما زاد من حدة التفاوت في مستويات التنمية.

٢٠– إن العولمة ساهمت في تصاعد التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدول، سواء عبر الأدوات الاقتصادية مثل العقوبات، أو السياسية مثل الضغوط الدبلوماسية، أو العسكرية في بعض الحالات، مما أثر على استقلالية القرار الوطني.

٢١– تتيح العولمة فرصًا مهمة لتعزيز التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي، من خلال دعم الشراكات الدولية وتفعيل دور المنظمات العالمية في تنظيم العلاقات بين الدول.

٢٢– أسهمت العولمة في تطوير الدبلوماسية الدولية وتوسيع نطاقها، مما أتاح للدول فرصًا أكبر للتنسيق والتعاون في إطار المنظمات الدولية لمعالجة القضايا المشتركة.

٢٣– ساعدت العولمة في تسريع انتقال المعرفة والتكنولوجيا بين الدول، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تطوير السياسات العامة في مجالات التعليم والصحة والتنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات:

٢٤– ينبغي وضع أطر تنظيمية دولية لضمان مسؤولية الشركات متعددة الجنسيات الاجتماعية والبيئية والتزامها بالقوانين والمعايير الدولية.

٢٥– ضرورة تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم التعاون بين الدول، خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية.

٢٦– يجب تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة، وتعزيز الفرص المتاحة للتعاون الدولي والتنمية المستدامة.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الهوامش

[1]الزغبي، خيام محمد، (٢٠٢٤)، العولمة وآثرها على العلاقات الدولية، مجلة جامعة الفرات، ع٦٤، ص٢.

[٢]الزغبي، خيام محمد، (٢٠٢٤)، العولمة وآثرها على العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره.

[٣] أقاري، سالم، (٢٠١٩)، تأثير العولمة على السياسات العامة في الدول النامية، مجلة مدارات سياسية، مج٣، ع٢، ص ٢٧.

[4] Thomas W. Zeiler, "Globalization" ،www.encyclopedia.com, Retrieved 22-1-2021

[٥] حسون، محمد، حسن، أنس علي، (٢٠٢١)، تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج٤٣، ع٤، ص١٤٣.

[٦] الجابري، محمد عابد, (١٩٩٨)، العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات, المستقبل العربي ، العدد,٢٢٨ ، ص ١٦.

[7] -Malcolm Waters, Globalization, Second edition, LONDON AND NEW YORK, 2001,P,6.

[٨]الجديد، حسن علي، (٢٠١٦)، استراتيجيات في مواجهة تحديات العولمة، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ع٢،ص ١٣١.

[٩]الشيشاني، مراد بطل، (٢٠٠٤)، العولمة والعلاقات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ع١١٣، ص ٨٤.

[١٠] بوقعيقيص، محمد بالقاسم، (٢٠١٧)، العلاقات الدولية ومستقبل النظام العالمي في زمن العولمة، مجلة شئون دبلوماسية، مج١، ع١، ص ٢١٨.

[١١]آيت الطاهر، جمال الدين، (٢٠١٥)، العلاقات الدولية في زمن العولمة، مجلة الفقه والقانون، ع٢٨، ص ١٥٧.

[12]آيت الطاهر، جمال الدين، (٢٠١٥)، المصدر السابق، ص١٥٧.

[١٣] المقداد، محمد، (٢٠٢٢)، تأثير العولمة الاقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، مج٢، ع٢، ص١٨.

[١٤]الشكران، خالد، (٢٠٠٦)، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والإعلان في العلاقات الدولية.

[١٥]شكيري، ديلمي، (٢٠٢١)، ظاهرة العولمة وتأثيرها على سيادة الدول، مجلة دفاتر العلمية، مج٩، ع١، ص ٤٠٧.

[١٦] المقداد، محمد، (٢٠٢٢)، تأثير العولمة الاقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية، مصدر سابق، ص ١٨.

[١٧]بورنان، عمر، (٢٠٢٢)، البعد السياسي للعولمة وأثره على الدولة الوطنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج٧، ع٢، ص ٣٤٥.

[١٨]كمال، عايد، (٢٠١٧)، العولمة الإعلامية وأثرها على قيم المجتمع، مجلة أنثروبولوجيا، ع٥، ص ٧٤.

[١٩] جون بيليس، ستيف سميث، (٢٠٠٩)، عولمة السياسة العالمية، الطبعة الأولي، مركز الخليج للأبحاث، ص ٧.

[٢٠] أقاري، سالم، (٢٠١٩)، تأثير العولمة على السياسات العامة في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

[٢١] علاوي، محمد الحسن، (٢٠١٠)، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، ع٧، ص١١٥.

[٢٢] الملاح، جلال عبد الفتاح، (٢٠٠٠)، الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية، دراسات اقتصادية: مج٢، ع٣، ص٨-٩.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

[٢٣]مهدي، صائب حسن،(٢٠٢٤) ، العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.، ص ١٠٤.

[٢٤] دراجي، عيسي، (٢٠١٢)، أثر العولمة على العلاقات النقدية والمالية ولسياسية والاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع٦، ص ٥٨.

[٢٥] الزغبي، خيام محمد، (٢٠٢٤)، العولمة وآثرها على العلاقات الدولية، مجلة جامعة الفرات، ع٦٤، ص ١١.

[٢٦] شكيري، ديلمي، (٢٠٢١)، ظاهرة العولمة وتأثيرها على سيادة الدول، مصدر سابق ذكره، ص ٤٠٩ : الجديد، حسن علي، (٢٠١٦)، استراتيجيات في مواجهة تحديات العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

[٢٧] العايدي، محمد عبد الرحمن، (٢٠١٧) تأثير العولمة على الثقافة السياسية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ص ١٠٤.

[٢٨] كمال، عايد، (٢٠١٧)، العولمة الإعلامية وأثرها على قيم المجتمع، مجلة أنثروبولوجيا، ع٥، ص ٦٦.

[٢٩]شرهان، فؤاد حسين أحمد، (٢٠١٩)، أثر العولمة السياسية على الوطن العربي، جامعة الملكة أروي، ع٢٣، ص ٤٢.

[٣٠] شكيري، ديلمي، (٢٠٢١)، ظاهرة العولمة وتأثيرها على سيادة الدول، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٩.

[٣١] مياح، عادل، دردوري، لحسن، (٢٠١٩)، تأثيرات العولمة الاقتصادية على الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية الكبرى، مجلة دراسات اقتصادية، ع٣٨، ص ١٠٧.

المصادر

١- أقاري، سالم، (٢٠١٩)، تأثير العولمة على السياسات العامة في الدول النامية، مجلة مدارات سياسية، مج٣، ع٢.

٢- آيت الطاهر، جمال الدين، (٢٠١٥)، العلاقات الدولية في زمن العولمة، مجلة الفقه والقانون، ع٢٨.

٣- بورنان، عمر، (٢٠٢٢)، البعد السياسي للعولمة وأثره على الدولة الوطنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج٧، ع٢.

٤- بوقعيقيص، محمد بالقاسم، (٢٠١٧)، العلاقات الدولية ومستقبل النظام العالمي في زمن العولمة، مجلة شئون دبلوماسية، مج١، ع١.

٥- الجابري، محمد عابد, (١٩٩٨)، العولمة والهوية الثقافية: عشر اطروحات, المستقبل العربي ، العدد,٢٢٨ .

٦- الجديد، حسن علي، (٢٠١٦)، استراتيجيات في مواجهة تحديات العولمة، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ع٢.

٧- جون بيليس، ستيف سميث، (٢٠٠٩)، عولمة السياسة العالمية، الطبعة الأولي، مركز الخليج للأبحاث.

٨- حسون، محمد، حسن، أنس علي، (٢٠٢١)، تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج٤٣، ع٤.

٩- دراجي، عيسي، (٢٠١٢)، أثر العولمة على العلاقات النقدية والمالية ولسياسية والاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع٦.

١٠- الزغبي، خيام محمد، (٢٠٢٤)، العولمة وآثرها على العلاقات الدولية، مجلة جامعة الفرات، ع٦٤.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١١- شرهان، فؤاد حسين أحمد، (٢٠١٩)، أثر العولمة السياسية على الوطن العربي، جامعة الملكة أروي، ع٢٣.
١٢- الشكران، خالد، (٢٠٠٦)، تأثير العولمة وتكنولوجيا الاتصال والإعلان في العلاقات الدولية.
١٣- شكيرين ديلمي، (٢٠٢١)، ظاهرة العولمة وتأثيرها على سيادة الدول، مجلة دفاتر العلمية، مج٩، ع١.
١٤- الشيشاني، مراد بطل، (٢٠٠٤)، العولمة والعلاقات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ع١١٣.
١٥- العايدي، محمد عبد الرحمن، (٢٠١٧) تأثير العولمة على الثقافة السياسية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية.
١٦- علاوي، محمد الحسن، (٢٠١٠)، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، ع٧.
١٧- كمال، عايد، (٢٠١٧)، العولمة الإعلامية وأثرها على قيم المجتمع، مجلة أنثروبولوجيا، ع٥.
١٨- المقداد، محمد، (٢٠٢٢)، تأثير العولمة الاقتصادية على التكتلات الإقليمية والدولية، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، مج٢، ع٢.
١٩- الملاح، جلال عبد الفتاح، (٢٠٠٠)، الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية، دراسات اقتصادية: مج٢، ع٣.
٢٠- مهدي، صائب حسن،(٢٠٢٤)، العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
٢١- مياح، عادل، دردوري، لحسن، (٢٠١٩)، تأثيرات العولمة الاقتصادية على الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية الكبرى، مجلة دراسات اقتصادية، ع٣٨.
22- Thomas W. Zeiler, "Globalization" ،www.encyclopedia.com, Retrieved 22-1-2021.
23- -Malcolm Waters, Globalization, Second edition, LONDON AND NEW YORK, 2001.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م